مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

د.فيصل المسلم

خضير العنزي

علي الراشد

خلال اليوم التاسع لتسجيل أسماء المرشحين في إدارة شؤون الانتخابات

المسلم: الكويت تخلصت من حكومة الفساد ومجلس القبيضة وعلى الشعب اختيار الأفضل

استقبلت الإدارة العامة لشؤون الانتخابات 43 مرشحا في اليوم التاسع سجلوا اسماءهم لعضوية مجلس 2012 من بينهم 4 سيدات فيما تنازل مرشحان اثنان ووصل بذلك العدد الكلي 346 مرشحا بينهم 23 سيدة.

وفي هذا السياق كشف مرشح الدائرة الثانية علي الراشد ان الكويت تمر بظروف صعبة جدا ومرحلة حساسة تتطلب العمل منا جميعا من اجل الانتقال إلى مستقبل رحب للكويت وأهلها، مشيرا الى انه تقدم للترشح للمقعد النيابي من خلال ما يحتم عليه الواجب الوطني على هذا الصعيد.

وأشار الراشد إلى ان المرحلة الماضية شهدت كثيرا من الصراعات والتأزيم التي أثرت على تنمية البلاد وحدت من الانجاز، مشيرا إلى ان الكويت حاليا مريضة وسنعمل جاهدين من اجل شفائها لتعود درة الخليج كما كانت في السابق، مشيرا الى ان علاج الدولة بيد الشعب الكويتي الذي يجب ان يشارك بفاعلية في الانتخابات ويصوت ليس من اجل أي شخص انما من اجل الكويت، مشيرا الى ان يوم الثاني من فبراير المقبل سيكون البلسم والعلاج الحقيقي لمرض الكويت.

وأوضح ان الكويت أمانة في عنق كل كويتي وهذا يتجلى حقيقة من خلال التصويت في الانتخابات بايجابية والابتعاد عن السلبية، مشيرا الى ان الكويت تنتظرها مرحلة جديد يجب ان تكون مفعمة بالانجاز والعمل والتنمية.

وحول رئاسة مجلس الأمة قال نعيش حاليا في الانتخابات وهذا كل همي اما بشأن الرئاسة فلم أقرر حتى خوضها ولكل حادث حديث.

وفي حديثه عن ناصر المحمد قال: الراشد ان هذا الشخص الكريم تعرض لهجوم شخصاني كبير من قبل النواب ولا يستحقه حيث تعامل معه البعض من خلال الشخصانية والأجندات المعلنة وغير المعلنة إلى ان حدث ما حدث وحسم صاحب السمو الأمير بحكمته الأحداث التي حصلت بحل مجلس الأمة وإنقاذ ما سادها من أوضاع خطيرة رغم ان الطرف المعارض للحكومة لم يكن على حق.

عدنان المضاحكة

العنزي: أتمنى أن يمثل الشعب في المجلس القادم من فئة المعاقين

الشويع: المجلس السابق أضاع الوقت في المهاترات والمشاحنات

فرز: أتطلع أن يكون المجلس المقبل مجلس إنجازات وحكومة تتعامل مع الناس سواسية

وشدد على ضرورة الوحدة الوطنية والعمل من اجل تكاتف الشعب الكويتي، مشيرا الى ان قضية الوحدة الوطنية مسؤولية امن الدولة التي يجب ان تقوم بكشف الخلايا التي تضمر للكويت شرا وعدم السماح بأي تدخلات خارجية.

وحول حكومة سمو الشيخ جابر المبارك قال ان سمو الشيخ جابر المبارك يعتبر من الشخصيات الحكيمة في البلد وخاصة انه كان اليد اليمنى لناصر المحمد خلال الفترة السابقة متمنيا ان يوفق في قيادة المرحلة المقبلة من أجل الكويت.

وفي حديثه عن السب والقذف الذي تعرض له على ألسنة احد النواب المخضرمين قال لن ارفع أي دعاوى قضائية والله سيأخذ حقي.

وفي حديثه عن انه تحول من صف التيار الوطني الى الموالاة والحكومة قال انا اعمل على المكشوف وراسي دائما مكشوف ولا أخشى في عملي إلا الله ومصلحة الوطني ولن ادفن راسي بالرمل، مشيرا الى انهم يريدوني ان أقف معارضا وانا في الحكومة فكيف يكون ذلك، مشيرا الى انه من الطبيعي ان أدافع عن الحكومة عندما أكون وزيرا فيها وانا مع الحق عندما كنت نائبا ومعه أيضا عندما كنت وزيرا ولن أحيد عن هذا الخط.

الى ذلك، أكد مرشح الدائرة الثانية عبدالله البذالي ان حل مشكلة «البدون» تتصدر برنامجه الانتخابي وعتبرها قضية إنسانية يجب وضع الحلول لها وعدم الاستمرار في التسويف في معالجتها معلنا تضامنه الكامل مع البدون.

وشدد البذالي على أهمية قيام وزير الداخلية بتطبيق القانون بكل حزم على كل من يخطئ في حق الكويت ومحاسبة المسيئين للبلد.

بدورها، أكدت مرشح الدائرة الرابعة سناء السهيل ان همها في المقام الأول في حال وصولها الى المجلس هو إعادة هيبة المجلس ووجود ناس مثقفة ومتعلمة تعيد لمؤسسات الدولة هيبتها، مؤكدة أن الكويت لا يوجد بها نظام أحزاب حتى يصير فيها برامج بل هي عبارة عن تكتلات فلا يمكن نجاح أي برامج انتخابية في هذه الحالة.

وحول رؤيتها في الدائرة الرابعة قالت انها ترشحت لإيصال قضايا المرأة والعمل على وصول صوتها ومشكلاتها لوضع الحلول لها خاصة المرأة الكويتية المتزوجة من غير الكويتي، مطالبة بضرورة مساواتها بالمواطنة المتزوجة من كويتي.

فرز الديحاني

وحول أداء النائبات السابقات في مجلس الأمة قالت انه لا يمكن لها الطعن في زميلاتها السابقات ممن خضن هذه التجربة، مشيرة الى انها تتمنى أن يكون أداء المرأة في المجلس الماضي أفضل مما كان في السابق.

وطالبت الجميع بحسن الاختيار، مؤكدة أن الشباب ستكون لهم كلمة في هذه الانتخابات خاصة انه شباب متطور مواكب لعصر الانفتاح والتطور، مؤكدة ان حراكهم الخير لم يكن بضغوط من احد وانما خرجوا من تلقاء نفسهم.

وحول قضية البدون قالت انهم إخوة وانه يجب السعي لحل قضيتهم من منطلق انساني ويجب على الحكومة تجنيس من يستحق منهم.

إصلاح السلطات

بدوره، أكد مرشح الدائرة الأولى محمد الرشيد ان برنامجه الانتخابي يقوم على مبدأ إصلاح السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية مع ضرورة ابتعاد السلطة القضائية عن أي خلافات سياسية، مشيرا الى أن الكويت مرت بسبع سنوات عجاف لم تشهدها منذ بدء الحياة البرلمانية في الكويت.

وقال ان لقب سمو الذي منح مؤخرا للشيخ ناصر المبارك لن يحميه من المساءلة السياسية في حال تقصيره في تطبيق القانون، متمنيا ان تشهد الفترة المقبلة حالة من الانسجام والتناغم بين السلطتين لتحقيق التنمية لهذا البلد.

وأشار الى وجود طرح طائفي بغيض في الدائرة الأولى يتزعمه نائب سابق رشح نفسه مؤخرا ومحاميان دأبا على التدخل في شؤون الدول الأخرى، مشيرا الى أن الدائرة الأولى ستشهد حراكا وطنيا يفخر به الجميع.

وبين ان هناك حراكا شبابيا يدعمه في توجهه وبرامجه في المرحلة المقبلة وان على الجميع حسن الاختيار حيث مللنا من العديد من أعضاء مجلس الأمة السابقين بسبب التشرذم والتشاحن فيما بين أعضاء السلطة التشريعية، متمنيا ان يسير الحال الى الأفضل ومتوقعا ان تشهد نسبة التغيير نحو 70٪.

من جانبه، طالب مرشح الدائرة الثانية وليد الشمري الشعب الكويتي باختيار المرشحين الأكفاء والمؤهلين للمجلس القادم، لتحريك عجلة التنمية التي أوقفها المجلس السابق حيث لم نر منه أي شيء وعطل البلد وجعلنا نعيش في حالة من القلق على البلاد.

وأضاف انه مع خروج الشباب للشارع لطرح رأيه وفكره وهؤلاء هم مستقبل البلاد ويجب ان نحترم وجهة نظرهم وطرحهم والأخذ بها، مشيرا الى أنه يجب عدم حجب آراء الشباب ومساعدتهم للترشح لضخ الدماء الشبابية للمستقبل القادم، لأنهم أصحاب شهادات ولديهم فكر بعيد المدى.

وتابع انه يتوقع ان تكون نسبة التغيير في المجلس القادم 50٪، لان أبناء الشعب الكويتي أذكياء ولا يستطيع احد ان يكذب عليهم، موضحا ان الفرعيات مجرمة قانونا وعلى وزارة الداخلية وجمعية الشفافية محاربتها بكل الطرق وإسقاط عضوية من يصل لعضوية المجلس عن طريقها.

أما بالنسبة لقضية البدون فطالب بالإسراع في حل هذا الملف الذي بدأ يحرج الكويت خارجيا، لاسيما ان البلاد ملتزمة بالاتفاقيات الدولية وموقعة عليها ويجب الإسراع بتجنيس جميع المستحقين، أما الآخرون فيجب إعطاؤهم حقوقهم للعيش بكرامة والجميع يعلم ان الخير الكويتي وصل الى مختلف بلدان العالم.

وشدد على الحكومة اختيار بعض الوزراء من أبناء الأسرة الحاكمة لقربهم من المواطنين وهؤلاء الشيوخ أكثر من يشعرون بهموم المواطن.

تطبيق القوانين

بدوره أكد مرشح الدائرة الثالثة عمار العجمي الحرص على تبني العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتبنى على الاحترام من أجل انطلاق عمليات التنمية في البلاد، وكذا الحرص على تبني قضايا الشباب والحراك الشبابي معتبرهم أجيال المستقبل ممن سيتحملون مسؤولية إدارة البلاد.

ودعا العجمي سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الى ضرورة العمل وبقوة على تغليب مصلحة الكويت والعمل على تطبيق القوانين، مؤكدا انه سيكون الجندي المدافع والحريص على مصلحة وطنه.

وعن ترشحه بناء على طلب التجمع السلفي قال، غير صحيح فالتجمع اختار شخصا آخر وهذا من حقه، الا انني ترشحت كإسلامي مستقل، نافيا وجود أي خلاف بينه وبين التجمع السلفي.

محاربة الفساد

من جانبها قالت مرشحة الدائرة الثانية رشا الصايغ نحن أمام شعب يعول علينا نحن الشباب في بناء كويت المستقبل، وكلي أمل في تحقيق الأهداف المرجوة، مشيرة الى ان برنامجها الانتخابي سيركز على دعم المرأة والدفع بعجلة التنمية ومحاربة الفساد والعمل على تقليص الفجوة في الرؤى الفكرية وخلق المزيد من أجواء التوافق الفكري.

وأضافت، لقد كان للمرأة في المجلس السابق دور طيب وكان أداؤها طيبا الى حد كبير، سواء في اللجان او تحت قبة عبدالله السالم، رافضة التعليق على حراك الشباب الذي شهدته البلاد مؤخرا وكان السبب في استقالة الحكومة، وحل المجلس السابق، إلا انها في الوقت نفسه أكدت على ضرورة دعم دور الشباب، وإيمانها بدورهم في التغيير.

واشارت الى ان ترشيحها يهدف الى تجديد الدماء داخل المجلس، مؤكدة ان المجلس القادم يحتاج الى التغيير، والتركيز على حل القضايا العالقة، والحرص على عدم طغيان أي سلطة على اختصاصات السلطة الأخرى، والعمل جميعا من أجل بناء كويت المستقبل.

تطوير التعليم

بدوره أكد مرشح الدائرة الرابعة فرز المطيري ان من أهم أولوياته خلال الفترة المقبلة في حال وفق ووصل الى قبة البرلمان، هو إعادة دوران عجلة التنمية، متطلعا ان يكون المجلس المقبل مجلس انجازات وحكومة تتعامل مع الناس بسواسية وتطبق القوانين على الجميع.

وأوضح انه يجب على أعضاء مجلس الأمة العمل على التهدئة والابتعاد عن العنف والتشرذم وإثارة النعرات والفتن بين أبناء الوطن وإعطاء الفرصة للحكومة لدوران عجلة التنمية خاصة ان الكويت مرت بسبع سنوات عجاف توقفت فيها عجلة التنمية.

وأشار الى ضرورة الاهتمام بتطوير الوضع الصحي في البلاد الذي يعاني من الإهمال والسوء، قائلا، هل يعقل ان محافظة الفروانية التي يقطنها 70 الف نسمة لا يوجد فيها سوى مستشفى واحد فقط، ومثلها محافظة الجهراء، مشيرا الى ان الدائرة الرابعة تعاني من نقص

البقية ص9

أكد أن الغلاء الفاحش لا يتناسب مع العائد المالي

الشريعان: لابد من تعديل سلم الرواتب

أكد مرشح الدائرة الأولى د.أنور الشريعان إن ضعف الحكومة وراء إقرار الكوادر لقطاعات دون غيرها، مما تسبب بخلل في نظام الرواتب مطالبا بتعديل هذا الخلل، وخاصة ان القطاع الخاص وبعض القطاعات الحكومية أصبحت طاردة.

وقال الشريعان: يجب تعديل سلم الرواتب وإصلاح هذا الخلل الذي أدى الى خلق اختلال كبير بين الرواتب في القطاعات المختلفة، فلابد من تحفيز الشباب الكويتي للعمل بالقطاع الخاص مرة أخرى، ولابد أن أشير الى نقطة مهمة لماذا تطلب الأسر الكويتية زيادة الرواتب؟ والسبب في ذلك هو أن فاتورة العائلة ارتفعت سواء الاستهلاكية والتي يجب حلها عن طريق زيادة المواد التموينية التي تقدم للمواطنين، والأمر الآخر المواد الكمالية للملابس وغيرها زادت أسعارها أيضا وسببها الزيادة الايجارية على التاجر في الأراضي وكذلك ارتفاع ايجار الأماكن التخزينية، فلذلك يجب حل تلك المشاكل للتخفيف عن التاجر مع إلزامه بتخفيض الاسعار، فالأساس هو مساعدة المواطن وليس التاجر.

وعن الحلول الموضوعة لتلك المشاكل قال الشريعان: هنالك مشروع جاهز حول إنشاء مستودعات في الحدود، وإنشاء مراكز تجارية وبالتالي تنخفض التكلفة.

وأضاف الشريعان: ان الأمر الآخر هو الصحة، حيث أصبح المواطن الآن لا يثق بالقطاع الحكومي ويتوجه الى القطاع الخاص والذي يكلفه الكثير لذلك يجب الارتقاء بالنظام الصحي حتى يثق المواطن بالمرافق الصحية الحكومية.

وأكد الشريعان: الأمر التالي يتعلق بالتعليم الذي يجب الارتقاء فيه حتى لا يضطر المواطن الى اللجوء الى المدارس الخاصة والحضانات أيضا والتي تثقل كاهله بالرسوم.

وأكمل الشريعان: الأمر الآخر هو ارتفاع ايجارات الشقق التي تأخذ أحيانا نصف راتب المواطن، لذلك يجب حل تلك المشكلة التي تحل من خلال قرارات حكومية التي إن نفذت ستجعل المواطن الكويتي يعيش في رفاهية دون زيادة في الراتب.

وطالب الشريعان ان يكون للجمعيات التعاونية دور أكبر مما تقوم به حاليا، ويجب أن تكون للجمعيات التعاونية مساهمات في تطوير المناطق وتجميلها ودعم المستوصفات والمدارس وغيرها، مؤكدا ان بعض الجمعيات تواجه صعوبات عديدة في الحصول على موافقة بعض الوزارات في خدمة المنطقة.

د.أنور الشريعان

وزير الإعلام: لا يجوز الدعوة إلى الإخلال بحرية الانتخاب أو بنظامه بأي وسيلة من الوسائل

أصدر وزير الإعلام الشيخ حمد جابر العلي قرارا وزاريا بشأن شروط وضوابط التغطية الإعلامية والإعلان والترويج لانتخابات مجلس الأمة والمجلس البلدي، وذلك إيمانا بحرية العمل الإعلامي وتأكيدا على ديموقراطية الكويت، وحرصا على ضمان سير التغطية الإعلامية للانتخابات على أكمل وجه. وجاء في نص القرار الآتي:

المادة الأولى: تسري أحكام هذا القرار خلال الفترة من تاريخ نشر المرسوم أو القرار بالدعوة لانتخابات مجلس الأمة أو المجلس البلدي في الجريدة الرسمية وحتى إعلان نتائجها النهائية.

المادة الثانية: لا يجوز طبع أو نشر أو بث أو إعادة بث كل ما من شأنه الدعوة الى:

1 ـ تنظيم انتخابات فرعية أو الاشتراك فيها أو الدعاية لها أو الاعلان عن أي أخبار أو بيانات تتعلق بها.

2 ـ الإخلال بحرية الانتخاب أو بنظامه بأي وسيلة من الوسائل.

المادة الثالثة: يجب على جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة عند تغطيتها لأنشطة المرشحين للانتخابات التمييز بين الخبر الإعلامي والإعلان الانتخابي وذلك ببيان الصفة الإعلانية على الأخير.

الشيخ حمد جابر العلي

ضرورة ألا تتضمن التغطية الانتخابية ما يسيء إلى المرشحين

المادة الرابعة: يجب ألا تتضمن التغطية الانتخابية ما يسيء الى المرشحين أو غيرهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأي وسيلة من الوسائل سواء بالكلمات أو الصور أو الرموز أو الكتابة أو الرسوم أو غيرها.

المادة الخامسة: لا يجوز ان تكون طريقة أو اسلوب الدعاية أو التغطية الانتخابية متضمنة تقديم إغراءات مالية أو إعطاء أو عرض أو تعهد بإعطاء الناخب شيئا من ذلك لحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت.

المادة السادسة: يجب على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة مراعاة المساواة في التغطية الانتخابية بين جميع المرشحين، كما يجب عليها عند إجراء ونشر أو بث أو إعادة بث الإحصاءات واستطلاعات الرأي الالتزام بما يلي:

1 ـ ذكر الجهة التي أجرته وطريقة وتاريخ إجرائه وعدد المشمولين بالاستطلاع.

2 ـ عدم الإعلان عن الإحصاءات ونتائج استطلاعات الرأي في يوم الاقتراع.

3 ـ عدم الإعلان عن نتائج الانتخابات أو معدلاتها ونسبها قبل الإعلان عنها من المصادر الرسمية.

المادة السابعة: يحظر بث أو إعادة بث أي لقاءات أو برامج أو تقارير مع أو عن أي من المرشحين لانتخابات مجلس الأمة أو المجلس البلدي في اليوم السابق للاقتراع.

المادة الثامنة: لا يجوز بث أو إعادة بث أي من التقارير أو المصنفات المرئية والمسموعة المتضمنة دعاية أو تغطية إعلامية عن أي من المرشحين أو عن الانتخابات عامة، إلا اذا كانت متفقة وأحكام القانون رقم 61 لسنة 2007 ولائحته التنفيذية المشار اليهما.

ويجوز للوزارة في حالة مخالفة القنوات الفضائية للفقرة السابقة أو لأي من أحكام هذا القرار تطبيق ما تقضي به المادة 15 من القانون رقم 61 لسنة 2007 المشار اليه.

المادة التاسعة: تشكل لجنة من موظفي الوزارة ومن غيرهم من ذوي الخبرة والاختصاص تتولى ما يلي:

1 ـ رصد الأداء الإعلامي لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة أثناء الانتخابات وتغطيتها لها والتأكد من مراعاتها لأحكام هذا القرار وغيره من القوانين.

2 ـ تلقي الطلبات والشكاوى وبحثها والتحقق من صحتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

المادة العاشرة: في حالة مخالفة أي من احكام هذا القرار تطبق بشأن المخالفة الأحكام المبينة بالقوانين أرقام 35 لسنة 1962 و3 لسنة 2006 و61 لسنة 2007 المشار اليها والقوانين الأخرى ذات الصلة.

المادة الحادية عشرة: يلغى القرار الوزاري رقم 16 لسنة 2008 المشار اليه.

المادة الثانية عشرة: على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار ـ كل فيما يخصه ـ وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

الأنباء
الجمعة 30 ديسمبر 2011

مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

مبارك الخرينج

قاسم الصراف

بدر القلاف

الراشد: الكويت حالياً مريضة وسنعمل جاهدين لشفائها لتعود درة الخليج

تتمة المنشور ص8

العديد من الخدمات وكأنها منطقة منسية وخارج حدود الكويت.

وأشار الى ضرورة الاهتمام بالجانب التعليمي في البلاد، معتبرا ان تطوير التعليم هو تطوير للبلاد بشكل عام، مشيرا الى انه من الكارثة ان ينتظر المواطن نحو 20 سنة للحصول على سكن في بلد توافرت فيه كل المقومات الأساسية لإيجاد بنية تحتية ومشروعات تنموية، متوقعا ان تصل نسبة التغيير في المجلس المقبل نحو 50٪.

من جانبه قال مرشح الدائرة الخامسة وليد خالد العنزي «كفيف» ان المواطن الكويتي انتخب أعضاء المجلس السابق إلا انه للأسف أصيب بخيبة الأمل لأن المجلس لم يمارس دوره الرقابي والتشريعي بالشكل المطلوب، بل كان من أهم أولوياته التأزيم والصدام مع الحكومة، من أجل كسب تعاطف الشارع الكويتي.

وتمنى ان يكون هناك ممثلون في المجلس المقبل من فئة المعاقين لأنهم أدرى بشؤونهم، والأكثر قربا من تلك الفئة التي تعاني من نقص شديد في الخدمات وتحتاج الى سن التشريعات والقوانين الكفيلة بتمتعهم بكل الحقوق أسوة بنظرائهم الأصحاء، مشيرا الى ان الدستور الكويتي أعطى فئة المعاقين كل الحقوق المدنية والإنسانية والمالية إلا ان التطبيق تغافل عن تلك الحقوق.

من جانبه قال مرشح الدائرة الثالثة مستحب الشويع، انها التجربة الأولى له في خوض انتخابات مجلس الأمة، مرجعا سبب ترشحه الى أداء المجلس السابق،

عماد بوحمرة

الشمري: لنختر الأكفأ والأصلح والأقدر على تحريك عجلة التنمية

الرشيد: ضرورة إصلاح السلطات الثلاث وإبعاد السلطة القضائية عن الخلافات السياسية

مؤكدا انه سيحاول إصلاح مسار المجلس.

وأكد انه غير راض عن أداء المجلس السابق الذي أضاع الوقت في المهاترات والمشاحنات وكان بمثابة طامة كبرى على الكويت، وأدى الى توقف عجلة التنمية في البلاد، الأمر الذي أدى الى نقل صورة سيئة عن الديموقراطية الكويتية داخل وخارج الكويت، داعيا المواطنين الى ضرورة اختيار الأصلح ممن يعمل على إعادة دوران عجلة التنمية في البلاد، والعمل على إصلاح ما أفسده المجلس الماضي.

واشار الى ان العزوف عن المشاركة في العملية الانتخابية، من شأنه ان يعيد نفس الوجوه التازيمية التي شلت حركة التنمية في البلاد، داعيا الى ضرورة المشاركة الايجابية في اختيار من هو أصلح لخدمة البلاد، مشيرا الى انه إذا ظلت نفس التوجهات في مجلس 2012، فسيلحق هذا المجلس بسابقه.

أما مرشح الدائرة الأولى هاشم السيد حسين، فقد أكد على ضرورة المشاركة الايجابية في هذا العرس الديموقراطي والابتعاد عن القبلية والفئوية، والتركيز على اختيار الإنسان الكويتي الذي يعمل من أجل بناء الوطن بعيدا عن أي مصالح أو مكاسب شخصية او قبلية او فئوية، وذلك لتحقيق النطق السامي في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري وإعادة الكويت الى سابق عهدها لتكون درة الخليج من جديد.؛

وتطرق الى تدني الخدمات بشكل عام، معربا عن استغرابه ان يكون هذا هو مستوى التعليم والصحة والإسكان في بلد يتمتع بكل مقومات التي تؤهله لأن يكون الأفضل في المنطقة، مشيرا الى ان تدني شبكة الاتصالات في الكويت في زمن يزخر بالتطور التقني والاتصالي، مشيرا الى أهمية تحويلها الى شبكات ضوئية لمواكبة التقدم الذي يشهده العالم من حولنا.

والقى باللوم على كل من الحكومة والمجلس بسبب بطء الانجاز وتدني الخدمات والبيروقراطية وطول الدورة المستندية.

وأكد انه سيعمل على سن التشريعات والقوانين الكفيلة بإعادة دوران عجلة التنمية في البلاد بشكل عام، والعمل على تنفيذ مشاريع الخطة التنموية بما يعود بالنفع والفائدة، إضافة الى قيامه بدوره الرقابي وتقديم الاستجوابات للحكومة في حال تراخيها عن الانجاز.

الى ذلك أوضحت مرشحة الدائرة الثانية شروق عيسى ان ترشحها جاء من أجل الكويت، وانطلاقا من إعطاء الشباب فرصا جديدة في طرح أفكارهم، وتحقيق آمالهم وتطلعاتهم.

وأكدت عيسى ان المجلس السابق لم يكن على مستوى الطموح، وافتقد العديد من الايجابيات، إذ انشغل في صراعاته على حساب دوره الرئيسي، مشيرة الى اننا نريد توفير فرص عمل للشباب، وإحلال الكويتي بدل الوافد وانتعاش الاقتصاد، ورأت ان النائبات الأربع فتحوا المجال، وكل واحد له أفكاره وطموحاته، وأشارت الى أنها لم تكن موجودة في الحراك الشبابي، والله يعين على أن نطرح أفكارنا.

من ناحيته، قال مرشح الدائرة الثالثة جمال العبدالجليل ان الإدارة الحكومية بحاجة الى نهج علمي جديد، ومتى ما اصلحناها انصلح البلد، وفق أسس أهمها العدالة والمساواة وتطبيق القانون على الجميع، وان الناس سواسية في الحقوق والواجبات.

وأضاف العبدالجليل وتوجهاتي وأولويات أن نبدأ من أسفل مستوى للإصلاح حتى الأعلى والمطلب الأول معني بالانتخابات فيبدأ من محاربة المال السياسي والانتخابات الفرعية المخالفة للقانون ووزارة الداخلية لديها الامكانات والإثباتات الكافية لحرمانهم من الترشح لعضوية المجلس وهو أقل ما تستطيع الحكومة ان تفعله تجاههم.

وشدد على أهمية ان تتوافر في الوزراء الذين يتم اختيارهم الخبرات العلمية والعملية والقوة في اتخاذ القرار والثبات في المبادئ والأمانة في العمل، والبعد كل البعد عن المحاصصة والترضيات في اختيار الوزراء، وتشكيل حكومة تكنوقراط، إضافة الى تطبيق القانون على الجميع بمسطرة واحدة، مطالبا بضرورة وقف معاملات النواب وان تخلص المعاملة لمن يستوفي شروطها بعيدا عن تدخلات النواب.

وطالب بتغليظ العقوبات على النائب الذي لا يقوم بدوره من حضور الجلسات واجتماع اللجان، وكذلك ما يخص طريقة الحوار والتعدي على الآخرين، التي يجب ان تصل الى إنهاء عضويته، والشعب لابد ان يعرف حقيقة الإيداعات المليونية.

في وقت قالت فيه مرشحة الدائرة الرابعة ذكرى المجدلي «نسعى الى مجلس جديد للإصلاح والدفع بالبلد إلى الأمام والمساهمة في الإصلاح، وبرنامجي الانتخابي يتركز على إصلاح الاعوجاج في أداء الحكومة وفضح مواقف النواب الموالين للحكومة على الدوام».

وشددت على أنها من أبناء الدائرة الرابعة وان غيرت عنوان سكنها في بعض الأوقات واعتب على من يقول ان الهدف من ترشحي هو تقليل فرص فوز ذكرى الرشيدي، لاسيما وأنني اسبق ترشيحها بسنوات ولا احب ان اتجه الى نفس أسلوبها من تهميش فاتجهت الى ممارسة دوري، مؤكدة أنها ستلاحق ذكرى الرشيدي في الدعوى القضائية حتى لو خسرت الدعاوى القضائية السابقة متى ما تعرضت لي للانتقاد.

وقالت رشحت نفسي ثلاث مرات للانتخابات ولم أقم بعمل ندوة واحدة ولم يكن لي مقر انتخابي وذلك لعدم وجود اي دعم لي، رافضة في الوقت نفسه الاتهام الذي يوجه إليها من كل وسائل الإعلام بأنها رشحت نفسها للتأثير على ذكرى الرشيدي، مطالبة بان يكون هناك حل في تشابه الأسماء.

بدوره، قال مرشح الدائرة الثالثة سعود العرادة: يطيب لي ان اترشح اليوم تلبية لنداء صاحب السمو الأمير بعد المخاض العسير الذي تعرضت له السلطتان والشارع الكويتي في الفترة السابقة، ويجب أن تعي الحكومة ان هناك معارضة اجتماعية فضمت التجمعات كويتيين من مختلف الفئات، بعد أن عانت الحكومة والمجلس بسب توتر العلاقة بينهما، ومن الواجب علينا أن نقوم بدورنا حتى يتحقق التعاون المطلوب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وتناول ما تعرض له المجلس من اقتحام وما تبعه من اعتقالات، مشددا على أننا بحاجة الى نبدأ صفحة جديدة، ولا نريد نائبا يبلع «البيزه» والعتب ليس عليه وانما على من سمح له بوضع هذه الاموال في حسابه، وان نضع الحلول المناسبة لما يضعونه من مشاكل فعلى الحكومة تلمس حاجات المواطنين، مشددا على أن الجميع مسؤول عن القطاعات التي يمثلها وعلى المسؤولين أن يستمعوا لما يتم عرضه عليهم من مشاكل.

فهد الدوسري

وليد العنزي

وقال: نريد الربيع العربي إذا امتد الينا ان يشمل جميع أعضاء مجلس الأمة وضخ دماء جديدة في مجلس الأمة والحكومة، فهناك أعضاء منذ أربعين عاما بالمجلس ويجب ان يتركوا المجال لغيرهم، والمؤشرات تقول ان الوضع سيظل على ما هو عليه، في ظل إجراء الانتخابات الفرعية وانتشار المال السياسي.

من جهته، قال النائب السابق مرشح الدائرة الرابعة مبارك الخرينج ان المجلس السابق شهادتي فيه قد تكون مجروحة، ونأمل من المجلس المقبل ان يكون عند رغبة الشعب الكويتي، وأعلن تحفظي على هذه الحكومة التي فيها قولان من يقول انها شرعية وآخرون يقولون انها غير شرعية واتحفظ عليها وسيكون لي موقف في الوقت المناسب.

وشدد على ان التغيير هو سنة الحياة ويجب أن يطبقه أصحاب العمر المتقدم لكنني أرى أن الكلمة للشعب الكويتي في اختيار النائب الذي يمثله، لا الذي يمثل عليهم، مشيرا الى أن قضية البدون شغلت الشارع الكويتي سنوات طويلة، وهي قضية إنسانية وأمنية واجتماعية، ومن يستحق الجنسية ضمن الشروط يجب ان تمنح له ومن لا يستحق يجب ألا تمنح له ويعدل وضعه، ولا نقبل من يحمل جنسية ويدعي انه «بدون».

وقال الخرينج: الربيع العربي الذي مر به العديد من الدول كان يستهدف أنظمة مستبدة ونظامنا في الكويت مختلف، وإذا كان يقصد حكومات، فحكومتنا قد استقالت، متمنيا على الحكومة المقبلة ان تكون قادرة على التعاون مع المجلس، مؤكدا ان التغيير يجب ان يكون في النفوس وليس فقط في النصوص.

وفيما يتعلق بإغلاق مضيق هرمز فلا اعتقد ان إيران تقدم على مثل هذا العمل، والكل له مصلحة في فتح هذا المضيق، والحكومة الإيرانية تدرك جيدا نتائج إغلاقه، مشيرا الى ان للتيارات الإسلامية أهدافا معينة.

وعن إحالة حسابه الى النيابة العامة، أكد أن النيابة العامة جهة تحقيق عادلة، وقمت بالنفي أكثر من مرة، وسأدير «ظهري» لكل من كال لي اتهاما.

وأكد أن سمو الشيخ ناصر المحمد أدى ما عليه، ورجوعه من عدمه يعود الى صاحب السمو الأمير.

من جانبه، شدد مرشح الدائرة الرابعة عيد شامان على أهمية محاسبة الراشي والمرتشي، وكشف الحقيقة ومعرفة من المتسبب في الإيداعات المليونية، مشيرا الى ضرورة أن يتبنى نواب المجلس القادم تشريع قوانين تخدم المجتمع.

وأضاف اننا نسمع عن المال السياسي وشراء الذمم في الدائرة الرابعة ولكننا لم نر شيئا ونتمنى تشديد الرقابة في هذا الشأن، متمنيا وصول الدماء الجديدة من الشباب للمجلس القادم.

وطالب سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك بأن يعمل على

البقية ص10

وزارة الكهرباء والماء

إعلان

من وزارة الكهرباء والماء

تعلن وزارة الكهرباء والماء للمواطنين الكرام بأنها ستقوم بإجراء الصيانة الضرورية لمحطات التحويل الثانوية بمنطقة جنوب الدوحة، مما سيترتب عليه قطع التيار الكهربائي حسب الأيام والمواعيد التالية:

اليوم	التاريخ	المنطقة	قطعة	رقم المحطة	الوقت
الاثنين	2012/1/2	جنوب الدوحة	1	9	من 7:30 صباحاً حتى 1:30 ظهراً
الثلاثاء	2012/1/3	جنوب الدوحة	1	10	من 7:30 صباحاً حتى 1:30 ظهراً
الأربعاء	2012/1/4	جنوب الدوحة	1	11	من 7:30 صباحاً حتى 1:30 ظهراً
الخميس	2012/1/5	جنوب الدوحة	1	12	من 7:30 صباحاً حتى 1:30 ظهراً
الأحد	2012/1/8	جنوب الدوحة	1	16	من 7:30 صباحاً حتى 1:30 ظهراً
الاثنين	2012/1/9	جنوب الدوحة	1	2	من 7:30 صباحاً حتى 1:30 ظهراً
الثلاثاء	2012/1/10	جنوب الدوحة	1	3	من 7:30 صباحاً حتى 1:30 ظهراً
الأربعاء	2012/1/11	جنوب الدوحة	1	4	من 7:30 صباحاً حتى 1:30 ظهراً
الخميس	2012/1/12	جنوب الدوحة	1	38	من 7:30 صباحاً حتى 1:30 ظهراً

والوزارة تهيب بالجميع التعاون معها من أجل المصلحة العامة.

وزارة الكهرباء والماء

إعلان

من وزارة الكهرباء والماء

تعلن وزارة الكهرباء والماء للمواطنين الكرام بأنها ستقوم بإجراء الصيانة الضرورية لبعض محطات التحويل الثانوية في محافظة حولي، وسيتبع ذلك قطع التيار الكهربائي بصورة مؤقتة حسب الأيام والمواعيد التالية:

اليوم	التاريخ	المنطقة	المحطة	القطعة	الوقت
الاثنين	2012/1/2	الروضة	19	2	من 7.30 صباحاً حتى 2.00 ظهراً
الثلاثاء	2012/1/3	الروضة	18	2	من 7.30 صباحاً حتى 2.00 ظهراً
الأربعاء	2012/1/4	الروضة	32	5	من 7.30 صباحاً حتى 2.00 ظهراً
الخميس	2012/1/5	النادي العلمي	-	7	من 7.30 صباحاً حتى 2.00 ظهراً

والوزارة تهيب بالجميع التعاون معها من أجل المصلحة العامة.

وشكراً ،،

مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

رشا الصايغ

شروق الرشود

ذكرى المجدلي

سناء السهيل

الخرينج: المحمد أدى ما عليه ورجوعه من عدمه يعود إلى صاحب السمو

تتمة المنشور ص9

الإصلاح وألا يقع فيما وقع فيه الآخرون وأن يضع مصلحة الكويت نصب عينيه.

من جانبه، أعلن مرشح الدائرة الرابعة بريكان السليماني ان شعاره لحملته في الانتخابات الماضية كانت «يدا بيد من أجل ديموقراطية غير مشوهة» إلا ان تلك الديموقراطية أعدمت بسبب الأحداث التي شهدتها الساحة من أعمال شغب من قبل أعضاء مجلس الأمة المنحل.

واشار إلى ان شعار هذه الانتخابات هو «مشروع بناء بلد بديموقراطية حديثة»، مبينا ان هناك معارضة الا انها لا تحمل هموم المواطن الحقيقية بل انها فقط معارضة من أجل التأزيم.

وأشار الى ان الحراك الشبابي الأخير تسبب في فقداننا الأمان، معربا عن أمله في أن تفرز الانتخابات الحالية وجوها جديدة صالحة تعمل على تنمية البلاد ونشر الأمن والأمان ويكون همها الأوحد خدمة الديموقراطية والابتعاد عن المصالح الشخصية، مشيرا الى ان الحكومة لديها ارث سيئ ترسخ في أذهان المواطن والتي من أبرزها كسر القانون وانتشار الوساطة والمحسوبية والفساد الذي يعشش في وزارات الدولة ومؤسساتها.

واعتبر السليماني اقتحام مجلس الأمة جريمة نكراء تسببت في أحداث جرح وشرخ لا يعالج، داعيا الى ضرورة معاقبة المقتحمين خاصة الأعضاء منهم وحث المواطنين على عدم إيصالهم للمجلس مرة أخرى.

ودعا جمعية الشفافية الى ضرورة مراقبة العملية الانتخابية بحيادية وشفافية والتبليغ عن أي مخالفات او ممارسات قد يقدم عليها البعض كشراء الأصوات واستخدام المال السياسي.

من جهته، أكد مرشح الدائرة الخامسة أحمد العتيبي ان الحراك الشبابي في الكويت في الفترة الماضية كان له أبرز الأثر في احداث التغيير والثورة على الفساد ومقاومته ما أدى الى استجابة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لمطالبهم وقام سموه بتغيير الحكومة.

سعود العرادة

وليد البصيري

الصايغ: برنامجي الانتخابي يرتكز على دعم المرأة والدفع بعجلة التنمية ومحاربة الفساد

شروق الرشود: لنعط الشباب الفرصة في تحقيق آمالهم وتطلعاتهم

المجدلي: أسعى إلى إصلاح الاعوجاج في أداء الحكومة وفضح النواب الموالين لها

السهيل: إعادة هيبة مجلس الأمة وقضايا المرأة أهم أولوياتي

وعن برنامجه الانتخابي قال العتيبي سأركز على معالجة سلبيات المرحلة السابقة والتي امتلأت بالفاسد من خلال تطبيق مبدأ المحاسبة، متابعا: لن ننسى قضية الإيداعات المليونية، مشددا على العمل على استقلال القضاء وإقرار قانون الذمة المالية.

بدوره، قال مرشح الدائرة الثالثة عدنان المضاحكة وهو مرشح إسلامي مستقل: ان من أهم أولوياتي خدمة الكويت لمعالجة الفساد الحاصل في المرحلة السابقة والذي أدى بدوره الى نزول الشباب الى الشارع للاعتصام للتخلص من هذا الفساد والذي كانت قضية الإيداعات المليونية أحد أشكاله.

وأضاف المضاحكة: نثمن استجابة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لمطالب هؤلاء الشباب وإقدام سموه على تغيير الحكومة وحل مجلس الأمة، ولذلك على الشباب أن يقوموا برد الجميل في الثاني من فبراير المقبل يوم العرس الانتخابي بتصويتهم للأفضل وتصويتهم لمن يستحق.

وتابع بقوله: سأركز في برنامجي الانتخابي على مكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين مهما كانت اسماؤهم، علاوة على ضرورة التخلص من سلبيات المرحلة السابقة وتطبيق القانون على الجميع دون استثناء أي شخص.

وأكمل المضاحكة: أنا إسلامي مستقل ولا أنتمي للتجمع السلفي وليس لي خلافات مع أعضائه، فالساحة تسع للجميع ولا أحجر على فكر أي شخص وهذه هي سمة الديموقراطية مبينا أن الحراك الشبابي يعد مفخرة للكويت وجعلها بالفعل جزءا من الأمة العربية في مطالبة أبنائها بحقوقهم ومكافحتهم الفساد، متمنيا الأفضل للكويت في المرحلة المقبلة، مشيرا الى أن كلمة الشباب ستكون مدوية في التصويت.

من جهته، دعا النائب السابق ومرشح الدائرة الثالثة د.فيصل المسلم، سمو الشيخ الناصر المحمد الى رفع يده عن الانتخابات الحالية قائلا له: «ارفع يدك عن الانتخابات فنفسك فيها»، ولذلك فان محاولة عودته الى المناصب القيادية هي ما تعاني منه الكويت اليوم، لذلك ينبغي عليه أن يعي أنه رفض من قبل الشعب، وبالتالي فان الكويت تستحق بداية جديدة برموز جديدة لإدارة جديدة.

وأشار المسلم الى أن الكويت تخلصت من حكومة الفساد ومجلس القبيضة، متمنيا الأفضل للكويت في المرحلة المقبلة مناشدا الناخبين اختيار من يستحق بعيدا عن الطائفية والقبلية والفئوية، وان يكون الاختيار بعيدا عن المصالح الخاصة والمحسوبية والعلاقات الاجتماعية، مطالبا الناخبين الاختيار من أجل الكويت.

وخاطب المسلم الناخب قائلا: «اختر لأجل بلدك، اختر لأجل نفسك، اختر لأجل أبنائك، اختر الأفضل لإدارة البلاد، اختر القوي الأمين العليم الحفيظ، وان لم تفعل فلا تلومن بعد ذلك الا نفسك» حتى تتلافى الكويت المصاعب والسلبيات التي حدثت في السنوات الأخيرة، وحتى نحقق التقدم المطلوب والتنمية المستحقة من تعليم وصحة وإسكان وما شابه من خدمات أساسية وضرورية في عصر مثل هذا.

وأضاف: يجب وجوبا وليس خيارا أن تعود الكويت الى دولة المؤسسات يصل فيها الأكفأ لكبرى مؤسسات الدولة وهما مجلس الأمة ومجلس الوزراء حتى لا يقتصر حراكنا السياسي الإصلاحي الذي حدث في السنوات الأخيرة على مجرد إعادة تشكيل مجلس أمة أو إعادة اختيار حكومة، أو أن يقتصر على مجرد تغيير أسماء لرؤساء وزراء أو رؤساء مجلس أمة أو حتى على أعضاء السلطتين، لابد أن يكون هناك تغيير لتطبيق نهج جديد، نريد حكومة جديد برئيس ونهج جديدين، مضيفا: نريد إصلاحا سياسيا شاملا هدفه جعل إدارة شؤون الدولة تشريعا وتنفيذا وإدارة ورقابة لمجلسي الوزراء والأمة مع محاسبتهم أشد المحاسبة، لذلك أجدد الدعوة من جديد ابتداء لنواب كتلة المعارضة السابقة ولجميع المرشحين وللقوى السياسية والشبابية بالذات الى توقيع وثيقة إصلاح تستكمل جهود السابقين الأخيار من الآباء الذين أعطوا لهذا البلد لأجل بناء دولة المؤسسات، ولتكن هذه الوثيقة شاملة لإصلاحات تشريعية، مطالبا بتشريع قانون للتجمعات السياسية من خلال هذه الوثيقة، وتغيير نظام الدوائر الانتخابية الى نظام الدائرة الواحدة، وقانون استقلال القضاء وبالذات النيابة العامة، وتعزيز الدور الرقابي لديوان المحاسبة وبالذات على المصروفات السرية والخاصة، وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد، وكذلك تشريع قانون الذمة المالية للقياديين، علاوة على قانون لمنع تضارب المصالح لكبار مسؤولي الدولة وحماية المبلغ وآخر هذه القوانين هو فصل ادارات التحقيق والأدلة الجنائية عن سلطة الحكومة، فلن يستقيم الحال إلا بإقرار قانون جديد لقيادات الدولة باختيار الأفضل من وكلاء ووكلاء مساعدين مع تحديد عدم مرات الاختيار في المناصب القيادية الحكومية .

وارتأى المسلم أن العمود الآخر لهذه الرؤية الإصلاحية الشاملة هو التعديلات الدستورية، فلا بد أن تكون هناك تعديلات دستورية تنهي حالة التشابك بين السلطات وخاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية، هذا التشابك الذي يعتبر أساس كل علة في الوقت الحالي، داعيا الى فصل السلطات.

وتابع بقوله: لا نعلن اليوم صيغة قانونية لهذه التعديلات التشريعية، وانما نعلن معايير عامة أولها: أن قصر عضوية مجلس الأمة على النواب المنتخبين غير مقبول إطلاقا، وثانيها: حصول الحكومة على ثقة مجلس الأمة قبل مباشرة أعمالها، وثالثها: جعل إجراءات محاسبة رئيس مجلس الوزراء كوزرائه، ورابعها: صحة انعقاد الجلسات البرلمانية العامة دون اشتراط حضور الحكومة، وخامسها: تمديد دور الانعقاد الى عشرة شهور.

واستدرك: أقولها بألم، يجب تطبيق الإصلاح السياسي الشامل من الجميع، سنعود بكل أسف الى الألم والى الخلافات وتشابك السلطات والى المعاناة والى إنعاش الحالة الفردية لإدارة شؤون الدولة، ويبدأ الصراع وتقف التنمية وتتفجر الأزمات، لذلك فان المرحلة التاريخية المفصلية الحالية تتطلب رؤية جديدة تجعل البلد وشعبه هما الغاية والهدف الأسمى.

واختتم بقوله: رغم بعض المؤشرات التي تحاول الحكومة الانتقالية تسجيلها، الا أن عنوان نجاحها الأول هو منع الفساد والمفسدين وأعداء البلد من تشويه كبرى مؤسسات الدولة (مجلس الأمة)، أو تزوير ارادة الأمة، لذلك فان العنوان الأول لهذه الحكومة الانتقالية يجب أن يكون في نزاهة الانتخابات، فهذا واجب على الحكومة وليس مطلبا فقط، منتقدا موقف الحكومة من الفرعيات وشراء الأصوات، مؤكدا أن الحكومة متقاعسة في التعامل مع هاتين القضيتين، فعلى أهل الكويت مواجهة مزوري الإرادة الشعبية ومصاصي الدماء ممن يشتري أصوات الناس حتى يبيعهم بثمن بخس.

فريق العمل

أمير زكي ـ فرج ناصر
رندى مرعي
تصوير: فريال حماد ـ كرم ذياب ـ قاسم باشا

لقطات

● تمنى المرشح وليد الناصر أن يضمه المجلس القادم هو والمرشحين نبيل الفضل ومحمد الجويهل و47 امرأة.

● قال أحد المرشحين: لو بكيفي لقمت بتجنيس البدون الجنسية الاثيوبية.

● أحد المرشحين قال انه يريد الوصول إلى المجلس حتى يقبض أسوة بالنواب القبيضة.

● النائب السابق فيصل المسلم هرول مسرعا ولم يجب عن كل أسئلة الصحافيين حيث اجاب عن بعضها ولم يجب عن البعض الآخر واكتفى بالبيان الذي كان معه.

● للمرة الثانية يقوم كفيف بترشيح نفسه للانتخابات البرلمانية القادمة وتم تسجيله حسب شروط التسجيل.

● تعرض أحد الإعلاميين لألم في بطنه، الأمر الذي استدعى نقله إلى المستشفى.

● إحدى المرشحات قالت إنها ستتواصل مع ناخبيها عبر تويتر وفيسبوك والقنوات الأخرى.

● وصل أحد المرشحين إلى إدارة الانتخابات قبل موعد إغلاق باب الترشيح بدقيقتين.

● القبيضة والفرعيات وحكومة ناصر المحمد أبرز اسئلة الصحافيين للمرشحين.

● إجابة ديبلوماسية لمرشحي الفرعيات للصحافيين.

الصبيح: ملف الوحدة الوطنية يحتاج إلى إستراتيجية واضحة لدى الحكومة

حذّر مرشح الدائرة الثالثة براك الصبيح من عزف البعض على وتر العصبيات العائلية والقبلية والطائفية من أجل حفنة من الأصوات الانتخابية على حساب تماسك ولحمة المجتمع، مؤكدا أن الوحدة الوطنية ليست شعارا يكتفى بالتغني به، وإنما هي تطبيق عملي ينسحب على الأفعال قبل الأقوال. وقال الصبيح إن تقسيم المجتمع إلى فئات متناحرة من أجل التكسب الانتخابي أثّر على تماسك المجتمع وبات معيار البعض في تقسيم الناس هو القبيلة أو الطائفة، لافتا إلى أنه في الماضي لم يكن يتساءل أحد عن الآخر وما إذا كان سنيا أم شيعيا أم حضريا أم بدويا، إلا أننا للأسف وصلنا إلى مرحلة المعاناة من جراء التقسيم الفئوي الذي كرسه البعض من دون أن يبالي بتأثير هذا الأمر على مستقبل الوطن.

وشدد على ضرورة أن نحقق التآلف الاجتماعي الذي جبل عليه أهل الكويت، فالكل يعرف أن ديمومة الدولة وبقاءها مبنيان على لحمة أبناء الوطن الواحد والتآلف الاجتماعي الذي يقود إلى الوحدة الوطنية، مشيرا إلى أن الوصول إلى هده الغاية مسؤولية كبرى لا يتحملها طرف بعينه، وإنما يجب أن يعمل من أجل تحقيقها كل مواطن يحب هذا الوطن.

وأشار الصبيح إلى التقصير الحكومي في الحفاظ على الوحدة الوطنية، حيث لم نلمس دورا واضحا للإعلام الرسمي في العمل على تكريس الوحدة الوطنية ومحاربة بعض الظواهر السلبية التي أخذت في الانتشار، ولم يثبت خط وزارة الإعلام حرصا على أن يقوم بمسؤولياته في هذه القضية مشيرا إلى أن فضاء الإعلام الواسع والانفتاح الإعلامي الذي تعيشه الكويت كان يتطلب اضطلاع الحكومة بدور أكثر مسؤولية في هذا الجانب.

وأضاف أن ملف الوحدة الوطنية يحتاج إلى إستراتيجية عامة، وأن تكون هناك سياسة واضحة لدى الحكومة الجديدة للتعامل مع هذه القضية بالشكل الذي تستحقه، وألا تنتهج سياسة ردود الأفعال التي لا تسمن ولا تغني من جوع، لافتا إلى أن المرحلة الماضية شهدت أزمات عدة على خلفية هذا الملف صاحبها تقصير حكومي يجب ألا يتكرر خلال الفترة المقبلة، لاسيما ونحن على أعتاب مرحلة جديدة يتطلع الجميع إلى أن تكون مختلفة وأن تتخلص من مثالب الماضي.

وأوضح أن هناك حاجة ماسة لسن تشريعات لحماية الوحدة الوطنية والضرب بيد من حديد على كل من يعمد إلى النيل منها، مشيرا إلى الحكومة تراخت في تشكيل لجنة الوحدة الوطنية التي كان يفترض عليها تشكيلها وهو الأمر الذي عكس أن هذه القضية ليست ضمن أولويات الحكومة.

براك الصبيح

الشريان: الانتخابات وسيلة المواطنين لحماية حرياتهم وحقوقهم المدنية

قال مدير مركز التطوير والتدريب بجمعية المحامين الكويتية شريان الشريان ان الانتخابات تعد احد اهم مقومات وأسس نظام الحكم الصالح والحياة الديموقراطية وتعد وسيلة يستطيع المواطنون من خلالها حماية حرياتهم وحقوقهم المدنية كما ان الانتخابات تعزز من مشاركة الناس في صنع القرار وبالتالي تؤدي الى انتقال المجتمع الى حالة المشاركة والاختيار للقيادة الاكفأ من خلال صندوق الاقتراع.

شريان الشريان

واضاف ان هذه المرحلة تستلزم تضافر كل الجهود المخلصة من أبناء الوطن للوصول بالمجتمع الى مزيد من الاستقرار والتقدم من خلال مجلس نيابي واع بأهمية الدور الذي يلعبه تشريعيا ورقابيا والذي لن يأتي الا من خلال الوعي الكامل من جميع الناخبين بأهمية العملية الانتخابية وضمان الشفافية والنزاهة فيها، مضيفا انه انطلاقا من دور مركز التطوير والتدريب في نشر الوعي والثقافة القانونية فقد تقرر عقد دورة بعنوان «الطعون الانتخابية» تستمر لمدة يومين بمقر الجمعية وتهدف الى زيادة القدرات المتعلقة بالآليات والاجراءات للطعون في اجراءات او قرارات الانتخابات حيث يضمن شفافية ونزاهة الانتخابات حيث انها حق قانوني وواجب وطني لكل مواطن. وتشمل الدورة نقل المعلومات المهمة والخبرة من خلال ورش العمل والتدريب للحفاظ على حقوق المواطنين في الحصول على المعلومة وبناء قدرات المحامين واعضاء الكتل الانتخابية والمستشارين القانونيين في هذا المجال.

وعن محاور الدورة كشف الشريان عن انها تشمل اهم الموضوعات المتعلقة بالطعون الانتخابية التي تحقق الهدف من الدورة حيث تضم التعريف بحق الطعن والتنظيم القانوني له وشروط قبول الطعن وتشكيل لجان الفصل في الطعون واختصاصاتها واجراءات الفصل في الطعون ثم نتائج وآثار الطعون الانتخابية، متوقعا ان يكون الاقبال كبيرا من المشاركين من مختلف الاطياف نظرا.

● دانيا شومان

دعا الناخبين إلى اختيار العناصر القادرة على تحمل المسؤولية

العتيبي: الحراك الشبابي والمجتمع المدني تصديا لمحاولات تقويض الحريات

حذّر مرشح الدائرة الخامسة المحامي فيصل بشير العتيبي من المساعي الدؤوبة التي يقوم بها بعض الاطراف لتقويض الحريات والمكتسبات الشعبية والدستورية في البلاد من خلال العبث بالدستور وتفريغه من محتواه بهدف الانفراد بالقرار داخل قاعة عبدالله السالم ومن ثم الاستيلاء على المال العام، لافتا الى ان هذا المشروع بدأ تنفيذه خلال السنوات القليلة الماضية ومازال للاسف هناك من يدعم هذا المشروع الفاشل والذي كان رد الشباب الكويتي والحراك الشعبي الذي شهدته الساحة الكويتية الاشهر الماضية ابلغ رد على هذه الاطراف التي حاولت تسويق مشروعها الفاشل في اوساط المواطنين تحت مبرر التأزيم ومنع السلطتين من التعاون من اجل تحقيق المشاريع التنموية التي ستعود بالنفع على الوطن والمواطن.

وقال المحامي العتيبي في تصريح صحافي، «ان الحراك الشعبي الذي قاده الشباب الكويتي ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة عطل هذا المشروع، لكنه لم يوقفه تماما وهذا الامر يستدعي من جميع الاطراف المهتمة بالديموقراطية والدستور التعاون من اجل التصدي لهذا المشروع وتنحية الخلافات جانبا قليلا للتصدي لهذا المشروع»، مؤكدا ان «الكرة الآن في ملعب الناخب الكويتي وباستطاعته ان يمنع استمرار هذا المشروع من خلال انتخاب العناصر الوطنية الواعية لمثل تلك التحركات».

وأضاف «أن المرحلة الماضية كانت سيئة بما تحمله الكلمة من معنى وكانت الحكومة المعول الذي استخدم لتقويض الديموقراطية من خلال استثمار المال السياسي الفاسد في معركة وهمية تحت ذريعة الحصول على اغلبية برلمانية وقد كانت تلك الاغلبية خاصة ممن تلقوا اموالا على مواقفهم نموذجا سيئا للعمل البرلماني، اما من كانت مواقفه عن قناعات فهو امر يجيزه الدستور»، لافتا الى انه «سيسعى وزملاؤه النواب في حال نجاحه الى تكريس الديموقراطية كخيار وآلية حكم وحيدة وتنظيم الحياة السياسية بما يتوافق والنصوص الدستورية».

وتعهد بدعم الانفتاح الاقتصادي وتشجيع رأس المال الوطني في اطلاق المبادرات الاستثمارية مما يفتح الباب امام مشاريع تستوعب في عملها الشباب الكويتي وتمنحه الفرصة الكاملة من اجل تطوير واقعه المعيشي، موضحا ان النظام الاقتصادي الحالي غير واضح المعالم وأدى الى انهاك الوضع المعيشي للمواطنين رغم الحقن المخدرة غير المدروسة التي تقرها الحكومة بين الحين والآخر.

فيصل العتيبي